

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣

بتعدل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقوله وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العازلة

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقوله وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل ببنفس الفقرة الأخيرة من البند (ثالثا) من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي

”يجوز للوزير من وزير الخزانة أن تتعين من الغريرية فوائد الفروض والتسليات الأخرى التي حصلت عليها الحكومة أو الميزات العامة والميزات العامة أو تحصل عليها في المستقبل من مصادر خارج

الجمهورية العربية المتحدة“.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ نشره، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر ١٣٨٣ (أول سبتمبر ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣

في شأن الجهة الأولى والآحادات اللعبات الرياضية

بالمملكة العربية السعودية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٣

في شأن الاعتداد المرجع بميزانية وزارة الخارجية
للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ لتفقات الجهة العامة المساعدات

المغربية الأجنبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات
والقوائم المعدلة له

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن ديوان المحاسبات والقوائم
المعدلة له

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يوضع الاعتداد المرجع في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ لتفقات الجهة العامة المساعدات الجوية الأجنبية وقدره ٨٣,٠٠٠ جنية (ثمانين ألف جنيه) تحت تصرف رئيس الجهة المذكورة على أن يتم التعرف وفقاً للتوزيع الذي يقرره وزير الخارجية على أرجحه الصرف المختلفة، مع إبقاء هذا الصرف من جميع القواعد المالية الخاصة بالعمادة والعرف مع الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة للصرف، على أن تقدم البيانات الخاصة بالصرف والمستندات المؤيدة له إلى وزارة الخارجية.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر ١٣٨٣ (أول سبتمبر ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر